

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٠٠

الخميس، ٨ أذار/مارس ٢٠١٨ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان أوستيروم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة ماكدونال ألباريث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيدة سودر
	الصين	السيد وو هايتاو تشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد أخينجانوف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرنتش

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

1806408 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة أنجيلينو ألفانو، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وإذ أشير إلى المذكرة الأخيرة لمجلس الأمن ٥٠٧ بشأن أساليب عمله S/2017/507 أود أن أدعو جميع المشاركين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس إلى الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل. وتحث المذكرة ٥٠٧مقدمي الإحاطات أيضا على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ونحث مقدمي الإحاطات على اقتصار تعليقاتهم الأولية على ١٥ دقيقة أو أقل.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ألفانو.

السيد ألفانو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بشأن أولويات الرئاسة الإيطالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأود على وجه الخصوص أن أشكر الرئاسة الهولندية على إتاحة هذه الفرصة. وتعد هذه الإحاطة مثالا آخر على روح التعاون العميق بين إيطاليا وهولندا خلال عضويتنا المشتركة في مجلس الأمن. واليوم، فإنني هنا لأنني أؤمن إيمانا راسخا بالأهمية البالغة لمنظمة الأمن والتعاون بالنسبة للأمن الإقليمي، من بين أسباب أخرى كثيرة.

أولا، إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من بين أكثر المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف شمولا على نطاق العالم. ويمتد تنوعها الجغرافي من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. ثانيا، تتمتع جميع الدول الأعضاء في المنظمة بحقوق المشاركة على قدم المساواة. وتتمتع جميع الأصوات فيها بالقدر ذاته من الأهمية.

ثالثا، يمكّن عدم وجود منظومة قانونية صارمة المنظمة من الاستجابة للأحداث السياسية الناشئة بطريقة مرنة وعلى وجه الاستعجال. رابعا، يعدُّ توافق الآراء مصدر قوة للمنظمة. وعزز البحث عن قواسم مشتركة الشعور بوجود مجتمع للمنظمة الأمن ويساعد في تيسير تنفيذ أعمالنا.

وبالنظر إلى كل المخاطر الأمنية التي نواجهها في أوروبا، فإن منتدى مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يعتبر محفلا هاما لأن باستطاعته أن يواصل بناء الثقة بين الأطراف حتى عندما لا يكون الحوار قاطعا ولا يؤدي إلى حل.

والثقة أمر أساسي لنزع فتيل الأزمات أو حلها ؛ ومع مرور الوقت، تؤدي الثقة إلى تحقيق نتائج. والثقة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي عنصر هام، لأن المناقشات تستلهم مبادئ المساواة والحياد. ويتم تذكيرنا باستمرار بأن الأمن مصلحة عامة عالمية. ولم تنعم أي دولة مطلقا بالأمن منعزلة طيلة التاريخ المعروف بالنسبة لنا. ونحن نتشاطر جميعًا المسؤولية عن أمن بعضنا بعضا. ولهذا السبب، أؤمن إيمانا راسخا بمبدأ الأمن الشامل الذي يوجه عمل منظمة الأمن والتعاون؛ وبقدرتها على العمل بالشراكة مع والهياكل الأمنية الأخرى، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ وبعزم أعضائها على العمل من أجل تنفيذ خطة لبناء الثقة والأمن.

إن شعار رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو ”الحوار والملكية والمسؤولية“. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هذه هي العناصر الأساسية لزيادة تعزيز تعددية الأطراف في منظمة تمد يد العون إلى أكثر من بليون شخص. وتمثل تعددية الأطراف

عاملاً محدداً للسياسة الخارجية الإيطالية. ونحن نستلهم في دعمنا للمنظمة تعددية الأطراف الفعالة، وقد أثبتت المنظمة هذه الفعالية بطرق عديدة. وخير مثال على ذلك الحوار المنظم حول التحديات والمخاطر الحالية والمستقبلية للأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو شكل غير رسمي يمكننا من خلاله إجراء حوار صريح وموضوعي وشامل للجميع بشأن المسائل الأمنية المعقدة.

وثمة معنى محدد لشعارنا ”الحوار والملكية والمسؤولية“. فنحن نرغب في اتباع نهج يتعامل بشكل متساو مع المناطق الأوروبية – المتوسطية والأوروبية – الأطلسية والأوروبية – الآسيوية وارتباطاتها، وهو نهج مفتوح وشفاف وجامع؛ وقائم على التمسك بالمبادئ، ولكنه نهج مرن وخلاق في ما يتعلق بطرق الدفاع عن تلك المبادئ بفعالية أكبر.

إننا نمر بفترة معقدة للغاية. فالأزمة في أوكرانيا وفي محيطها تختبر القيم الأساسية التي نتشاطرها. ونحن نواجه أزمة ثقة متبادلة، وهناك طريقة واحدة لإعادة بناء الثقة، وهي: المزيد من الحوار والمزيد من الإرادة السياسية والمزيد من الإجراءات الملموسة على أرض الواقع.

ولهذا السبب، فإن مهمتي الأولى بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كانت زيارة كييف وموسكو ودونباس. ولقد أردت أن أوجه رسالة قوية وواضحة: أننا نتوقع اتخاذ خطوات جديدة لتنفيذ اتفاقات مينسك. وتشمل النتائج الإيجابية، أولاً، نجاح بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة، والتي تمثل أداة حاسمة لتجنب حدوث تصعيد خطير للأزمة على الرغم من الظروف الصعبة. واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أننا نعطي أولوية قصوى لسلامة المراقبين، الذين يجب أن يكونوا قادرين على القيام بعملهم مع مواجهتهم لأقل خطر ممكن.

ثانيا، هناك اعتراف من قبل كل من أوكرانيا وروسيا بالحاجة إلى بعثة دعم تابعة للأمم المتحدة. ومن الواضح أننا نتابع الاتصالات الجارية لتحقيق هذه الغاية. والتنسيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ضروري نظرا لخبرتها الواسعة في الميدان. ومن المهم أيضا تحقيق التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمة في بعثاتهما المختلفة.

وبعيدا عن الأزمة الأوكرانية، نركز أيضا اهتمامنا الكامل على ما تُسمى بالنزاعات التي طال أمدها. وفيما يخص جورجيا، فإننا ندعم مناقشات جنيف الدولية ونحن مستعدون لتشجيع الحوار من خلال مبادرات غير رسمية كذلك.

وفيما يتعلق بناغورني كاراباخ، فإننا نواصل دعم عمل الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك من أجل التوصل إلى حل نهائي ومشترك للنزاع. وفي ترانسدنيستريا، نود أن نبني على الزخم الإيجابي. ويجري ممثلي الخاص المعني بعملية التسوية اتصالات مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة.

لقد كان انقسامنا الأمني في الماضي بين الشرق والغرب. واليوم، لا تزال الشواغل الأمنية بين الشرق والغرب كبيرة، ودور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا شديد الأهمية. ومع ذلك، فنحن بحاجة أيضا إلى النظر إلى الجنوب والبحر الأبيض المتوسط. فهذا البحر بحر صغير، تعادل مساحته تقريبا مساحة بحيرة كبيرة عند رؤيته على الكرة الأرضية، ولكن جانبا كبيرا من أمننا العالمي على المحك هناك. ولذلك، من المهم للغاية تكثيف الحوار والتعاون مع البلدان الشريكة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط.

وقد عقدنا في العام الماضي، في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمر باليرمو بشأن البحر الأبيض المتوسط. وكما يدرك المجلس، فإن روح هلسنكي قد ألهمت منذ أكثر من ٤٠ عاما التقارب بين الشرق والغرب خلال فترة الحرب الباردة. واليوم، تغذي روح باليرمو وتدعم الحوار من أجل السلام والأمن في منطقة البحر المتوسط. وتعني روح باليرمو القدرة على بناء شراكة حقيقية بين بلدان منظمة الأمن والتعاون الـ ٥٧ والشركاء

المتوسطيين وإعادة اكتشاف المهمة الأساسية للمنظمة بوصفها منبرا تعدديا وشامل للجميع ومتعدد الأطراف. وهذا هو نفس النهج الذي ألهم فترة عضويتنا في المجلس في العام الماضي.

ونولي اهتماما خاصا للتهديدات عبر الوطنية مثل الإرهاب؛ وتغذية نزعة التطرف؛ والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والسلع الثقافية والنفايات الخطرة؛ والصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة وغسل الأموال على الصعيد الدولي ومصادر تمويل الجماعات الإرهابية. كما أن محاربة الفساد ذات أهمية محورية أيضا لجدول أعمالنا، لأن الفساد يؤثر بشدة على سيادة القانون ويقوض العلاقة القائمة على الثقة بين الحكومات ومواطنيها.

ويشكل الأمن الإلكتروني أولوية إستراتيجية أخرى. وإننا نشجع المبادرات الرامية لزيادة وعي صانعي القرارات والقطاع الخاص بكيفية تأثير شبكة الإنترنت على السلام والأمن. وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي، أطلقت إيطاليا هنا في الأمم المتحدة، إلى جانب فرنسا والمملكة المتحدة مبادرة جديدة تجمع بين الدول ومقدمي خدمات الإنترنت وتهدف إلى التصدي لسوء استخدام الإنترنت. ونحن بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لمنع الإرهابيين من الوصول إلى شبكة الإنترنت.

وخلال رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نعتزم أيضا التركيز بقوة على النمو والابتكار ورأس المال البشري والحكم الرشيد والانتقال إلى الطاقة الخضراء، والإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة وضعتها الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، ويجري تنفيذها على الصعيد الإقليمي، وذلك أيضا من خلال عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي الواقع، ما فتئت المنظمة تعزز الرأي القائل بأن الأمن الشامل يشمل كلا من التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

كما أود أن أؤكد على أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك ليس لمجرد أن اليوم هو اليوم العالمي للمرأة، ولكن أيضا لأن هذه القضايا كانت دائما ضمن الأولويات الرئيسية لإيطاليا. وبصفتنا عضوا في المجلس، عملنا على تعميم مراعاة المسائل الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالكامل، وخاصة في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وأكدنا مرة أخرى، هنا في الأمم المتحدة، الدور الأساسي للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها عن طريق إنشاء ”شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط“. ونحن في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نولي اهتماما كبيرا لتنفيذ خطة عمل المنظمة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وفيما يخص البعد الإنساني، فإن هذا العام ذو أهمية خاصة لأنه يصادف الذكرى السنوية السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها شرط مسبق هام لتحقيق السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة. وإذا تمت حماية الحقوق الأساسية من خلال النظام القانوني وفي الحياة اليومية، فإن من شأن ذلك تأكيد سيادة القانون وضمان الأمن.

ونعتقد أنه تحقيقا لهذه الغاية، يمكن أيضا استخدام الدبلوماسية الوقائية والحوار والتشاور والمساعي الحميدة والوساطة والمفاوضات من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونعتقد أنه من المهم بنفس القدر احترام مبدأ عدم التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في تسوية النزاعات. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح إيطاليا المتعلق بتشجيع تبادل أفضل الممارسات والحوار المستمر بين جميع الأطراف من أجل تحقيق الاستقرار في الدول الأوروبية التي تمر بنزاعات.

ونود أن نبرز العمل الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز العلاقات بين دولها الأعضاء من خلال الحوار، لا سيما عندما تتمكن، على الرغم من الخلافات في الرأي بين هذه الدول، من بناء التوافق الهام في الآراء في مختلف الحالات عند الاقتضاء. ونثني على جهودها من أجل تعزيز

الأمن العالمي من خلال التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، مع التركيز بصفة خاصة على منع الإرهاب ونزعة التطرف والتطرف العنيف. ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن ذلك يتطلب اعتماد نهج شامل يهدف في آن معا إلى حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مع إعطاء الأولوية للتعليم والتركيز على دور المرأة والشباب.

وفي هذا الصدد، نرحب بتركيز إيطاليا على الهجرة من منظور ما تنطوي عليه من إمكانات اقتصادية وعلى مكافحة التعصب والتمييز من خلال تعزيز التعددية والإدماج. ونود أن نوجه الانتباه إلى روح باليرمو في مواجهة هذه التحديات. ونأمل أن يتسنى التنفيذ الفعال لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ونأمل أن تُمكن قنوات الاتصال بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال مكتب الاتصال التابع لها في فيينا، المنظمتين من مواصلة وتعزيز تنسيقهما بما يصب في مصلحة السلام والأمن الدوليين، وأن يتسنى تحقيق الأهداف التي وُضعت في سياق أولويات تلك المنظمة الإقليمية بطريقة متوازنة وشاملة للجميع، بما يخدم مصلحة السلام والأمن الدوليين.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أرحب بالسيد أنجيلينو ألفانو، وزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، وأهنئ بلده على تولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهذا العام. ويمكن لإيطاليا أن تعول على دعمنا الكامل في معالجة أولويات رئاستها، والتي سأتطرق من بينها إلى النزاعات في أوروبا، لا سيما في أوكرانيا، والتحديات في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتهديدات عبر الوطنية، وفي المقام الأول، احترام حقوق الإنسان بجميع أبعادها حيث أنها تشكل حجر الزاوية للسلام والأمن الدوليين.

وسأتناول أولا نقطتين: أولا، الدور المركزي الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جهودنا الرامية إلى وضع حد للأزمة الأوكرانية؛ وثانيا، التحديات ذات الأولوية الأخرى التي يجب علينا، نحن الدول الأعضاء في مجلس الأمن والأمم المتحدة، دعم المنظمة في التصدي لها.

وتتعلق النقطة الأولى بالأزمة الأوكرانية. فهذه الأزمة هي أحد أفدح الانتهاكات وأخطرها ليس للمبادئ التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي أنشئت في هلسنكي قبل أكثر من ٤٠ عاما فحسب، ولكن أيضا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد تمكنت المنظمة من الاستجابة على النحو المناسب لتفادي تصعيد النزاع. وتصرفت بروح من المسؤولية بمسارعتها بنشر بعثة رصد خاصة وباضطلاعها لاحقا بدور محوري في دعم تنفيذ اتفاقات مينسك، التي تظل السبيل الوحيد الممكن للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وفرنسا مصممة، بالتعاون مع ألمانيا، على مواصلة جهودها للوساطة في إطار صيغة نورماندي. وثمة أهمية لكل نتيجة يتم التوصل إليها في إطار هذه الصيغة ويجري تنفيذها على أرض الواقع. وشهدنا أدلة على ذلك في كانون الأول/ديسمبر عندما جرى تبادل للأسرى بين الدولة الأوكرانية والانفصاليين. وإحراز تقدم في إطار هذه الصيغة هو السبيل الوحيد لدعم تنفيذ الطرفين لاتفاقات مينسك. ونحن نعول على أن يقدم المجلس دعمه الكامل لجهودهما لتحقيق تلك الغاية في أقرب وقت ممكن.

وما زلنا مقتنعين أكثر من أي وقت مضى بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال بعثة الرصد الخاصة التابعة لها في أوكرانيا، تقوم بدور حيوي في ضمان تنفيذ القرارات السياسية على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، فإن بعثة الرصد الخاصة يجب أن تكون قادرة على ممارسة ولايتها بصورة كاملة ودون عوائق. وندعو مرة أخرى إلى إتاحة حرية التنقل لموظفيها وندين بأشد العبارات أي انتهاك لهذا المبدأ، سواء كان ذلك

في صورة ترهيب هؤلاء الموظفين أو تهديدهم أو منعهم من الوصول إلى بعض المناطق. وستكون مشاركة المنظمة في إجراء الانتخابات المحلية المقبلة في دونباس ضرورية أيضا، على الرغم من أن طرائق ذلك لم تحدد بعد.

أخيرا، فإن الهدف العام لا يزال يتمثل في استعادة سيطرة أوكرانيا على جميع أراضيها داخل الحدود المعترف بها دوليا. وأُذكر في هذا الصدد بأن فرنسا تدين بشدة الضم غير الشرعي للقرم وسيفاستوبول ولا تعترف به.

وتتعلق النقطة الثانية التي أود تناولها عموما بدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز السلام والأمن في أوروبا. فبالنظر إلى تنوع التهديدات التي نواجهها، نشجع أعضاء المنظمة الـ٥٧ على التخلي عن مواقفهم السياسية لاستعادة روح هلسنكي، التي مكنتنا قبل أكثر من ٤٠ عاما من التوصل إلى بلورة رؤية مشتركة للأمن في أوروبا. وفي هذا السياق، نعتقد أن المنظمة بحاجة إلى أن تركز في عملها الآن على المسائل الأربع التالية.

أولا، حل النزاعات الإقليمية. وبخلاف الحالة الأوكرانية، لا يمكننا أن نكون راضين عن استمرار النزاعات المُجمدة في القارة الأوروبية، سواء كان ذلك في ناغورني كاراباخ أو ترانسدنيستريا أو في المناطق الانفصالية من جورجيا. ونحن مقتنعون بأن الدور الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا محوري في جميع هذه الحالات، سواء في ما يتصل بصيغ الوساطة القائمة أو في إطارها، بغية تعزيز الحوار واستعادة الثقة، وهما أمران يشكلان مفتاح حل النزاعات، حسبما أكد الوزير ألفانو ونائبة الوزير سودر.

ثانيا، يجب علينا الحفاظ على أدوات الثقة والشفافية العسكرية في القارة الأوروبية. ومعاهدات تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة الموضوعة في إطار البعد السياسي – العسكري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فريدة من نوعها وهي تشكل ركائز هيكل الأمن الأوروبي. ومن الضروري مواصلة تنفيذها والحفاظ على أهميتها، بما في ذلك من خلال تكييفها مع الواقع المعاصر. ونحن نؤيد مواصلة المناقشات في إطار الحوار المنظم الذي تجريه المنظمة.

والمسألة الثالثة الهامة هي الحفاظ على البعد الإنساني الذي يجب أن يظل عنصرا محوريا في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تمشيا مع رغبات الرئاسة الإيطالية. وهذا البعد الإنساني أمر أساسي لسير عمل المنظمة ولهويتها. وهو أيضا عنصر أساسي في إيجاد حلول طويلة الأجل للأزمات. ولن يؤدي رفض أو تهميش هذا البعد إلا إلى تقويض آفاق السلام والأمن في أوروبا. وشأننا شأن الرئاسة الإيطالية، فإننا نسعى إلى تعزيز عالمية جميع الحقوق الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة.

أخيرا، يجب على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تطوير دورها التنفيذي استجابة لبعض التحديات الإقليمية الناشئة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على مكافحة الاتجار بالبشر ومنع تغذية نزعة التطرف والتصدي لآثار تغير المناخ على الأمن. والقيام بذلك أمر هام في التصدي لكل تحد من هذه التحديات الرئيسية للأمن في أوروبا. ويجب على المنظمة بلورة استجابات ملموسة وعدم الاكتفاء بإصدار بيانات علنية لشرح الموقف.

أختتم بياني بالإشارة إلى أوجه التقارب القوية القائمة بين أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأعمال الأمم المتحدة. فهاتان المنظمتان تتشاطران نهجا مشتركا، يجمع بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ومن واجبنا، في مجلس الأمن وفقا للفصل الثامن من الميثاق، مواصلة دعم الجهود التي تبذلها هذه المنظمة في جميع الأزمات التي يُطلب إليها التصرف بشأنها.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أود أن أرحب في المجلس اليوم بوجود معالي السيد أنجيلينو ألفانو، وزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا. وأغتنم هذه الفرصة كذلك لتقديم التهنئة له بمناسبة ترؤس إيطاليا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام

٢٠١٨، متمنيا لإيطاليا الصديقة التوفيق والنجاح في هذه المهمة. كما أتقدم له بوافر الشكر على الإحاطة القيمة والشاملة التي قدمها في مستهل اجتماعنا اليوم.

إن التزام واستمرار تقديم الإحاطة السنوية من جانب رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو أمر محمود. فذلك يؤكد على مدى التزام المنظمة بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في سبيل إرساء السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تتطلع دولة الكويت، من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، إلى تعزيز التعاون بين المجلس وجامعة الدول العربية، وتأطيره في الإطار المؤسسي، على غرار التعاون المتميّز القائم بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، وكذلك التعاون القائم مع الاتحاد الأوروبي. كما نسعى لرؤية إحاطة سنوية لأمين عام جامعة الدول العربية أمام مجلس الأمن شبيهة بما نراه في جلسة إحاطة اليوم.

لقد أثبتت التجارب أنه، وبعد تزايد حالات النزاعات المسلحة ومع الصعوبات والمعوقات التي تواجهها الأمم المتحدة في بعض الحالات، فإن جهودها كانت ولاتزال بحاجة لدعم المنظمات الإقليمية وفق الدور المناط بها في الفصل الثامن من الميثاق. كما بات جلياً أن المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية هي الوعاء الأفضل والأقل كلفة مادياً وبشرياً للتعرف على حقيقة ما يجري في بعض النزاعات، كما أنها الأقدر على تحليل المعلومات المتعلقة بحفظ السلم والأمن في إقليمه.

إن الدول العربية، لا سيما الواقعة على حوض البحر المتوسط، تتشاطر مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المشاغل والهواجس والتحديات نفسها، وعلى وجه التحديد، الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومكافحة الإرهاب ونبذ التطرف والعنصرية، وكره الأديان، وأشدد هنا على أن التطرف العنيف والإرهاب هو تهديد لكل القيم والثقافات، وهو غير محصور في دين أو جنس أو ثقافة أو عرق أو جنسية معينة، كما أنه لا يعترف بحقوق الإنسان. وهو الأمر الذي يدعونا جميعاً إلى أن نعزز تعاوننا وأن نضاعف جهودنا من أجل مواجهة تلك التحديات، وأؤكد في هذا السياق على حرص دولة الكويت على زيادة فاعلية التعاون الدولي في مواجهة آفة التطرف العنيف والإرهاب من خلال الالتزام والامتثال لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. بالإضافة إلى التعاون مع استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك خطة الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها جغرافياً أكبر منظمة للأمن الإقليمي، إذ تشمل الحيز الأوروبي والآسيوي واليورو – آسيوي المتوسطي، تضفي قيمة كبيرة على سعينا المشترك لتحقيق السلام والاستقرار الدوليين. وتعدّ أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها منظمة إقليمية، مكملة للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة ذلك لتقديمها إسهامات هامة في جهود الأمم المتحدة في أوجه عديدة، وعلى وجه الخصوص نشير هنا إلى المراحل الثلاث للنزاع قبل نشوبه، عن طريق الإنذار المبكّر؛ والدبلوماسية الوقائية؛ والتخفيف من حدة النزاع واحتوائه وصولاً إلى حل سلمي؛ عدا عن ذلك لا ننسى إسهامها في إعادة بناء السلام.

ويحدونا الأمل الكبير في أن تسهم هذه الجهود للمنظمة إسهاماً ملموساً في حل النزاعات التي طال أمدها والتي تتطلب حلولاً جذرية في ناغورنو – كاراباخ وجورجيا ودول البلقان، إضافة إلى أهمية حل النزاع في أوكرانيا التي تدخل عامها الرابع. ويحدونا الأمل في أن تنفذ جميع الأطراف المعنية القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) وترتيبات مينسك للسلام المبرمة في ٢٠١٥ تنفيذاً كاملاً، والسعي إلى إيجاد حل شامل ومتوازن لهذه المسألة عن طريق الحوار لا سيما وفق إطار صيغة نورماندي. ويجب أن نثني على بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على جهودها في هذا الميدان، لا سيما مساعيها في تيسير الحوار بين جميع أطراف الأزمة.

وفي الختام، نتمنى لمعالي الوزير ألفانو كل النجاح في تحقيق أهداف إيطاليا وأولوياتها خلال ترؤسها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي حددها معاليه في كلمته، وذلك اتساقاً مع مبادئ وأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الرامية إلى إرساء الأمن والاستقرار والسلام في العالم.

السيد أخينجانوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر معالي الوزير ألفانو، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطته الإعلامية.

وترحب كازاخستان بأولويات الرئاسة الإيطالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تحت شعار ”الحوار والملكية والمسؤولية“. ونشيد بعزمها تركيز الجهود على تعزيز فعالية المنظمة في التصدي لدورة النزاع وتحديد الأسلحة عن طريق تعميق الحوار المنظم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الأمر الذي بدأته في السابق الرئاستان الألمانية والنمساوية.

ونشجع المنظمة على مواصلة تطوير الأدوات الوقائية من أجل التصدي للنزاعات الحالية والتحديات المتزايدة، مثل الإرهاب، والتطرف، والاتجار بالبشر والتدفق غير المقيد للمهاجرين. ونحن مستعدون، لدى القيام بذلك، للوقوف جنباً إلى جنب مع جميع الدول المشاركة.

ونؤيد الأولويات الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في أوكرانيا والمناطق المحيطة بها، على أساس ترتيبات مينسك. كما نؤكد مجدداً تأييدنا القوي لأنشطة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، وهو العمل الذي يساهم فيه ممثلو كازاخستان.

وفي السياق نفسه، نرحب بالزيارة التي قام بها مستشار الممثل الخاص للرئيس الحالي للمنظمة المعني ب عملية التسوية في ترانسنيستريا، ألفريدو كونتي،إلى مولدوفا في ٢٠ شباط/فبراير، والتي استغرقت ثلاثة أيام من أجل. إن الاجتماعات التي عقدها في الميدان خطوات هامة في عملية بناء الثقة. ونرحب أيضاً باجتماع الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك مع رئيسي أذربيجان وأرمينيا في شباط/فبراير.

ولا يزال موقف كازاخستان بشأن النزاع واضحاً وضوح الشمس ودون تغيير. فبلدي يلتزم باتباع نهج متوازن وواقعي في حل النزاعات، يستند إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وبوصفنا عضواً في مجلس الأمن، فإننا نؤيد تنفيذ قراراته ذات الصلة، بينما نؤكد من جديد أيضاً، بوصفنا دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،أهمية المنتدى الإقليمي الذي توفره منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتبين نتيجة مؤتمر ميونيخ الأمني بوضوح الحاجة إلى نهج أكثر تعاونية، مع التركيز على الحوار المنظم وجدول أعمال إيجابي موحد.

وفي التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، نشجّع أيضاً على تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تؤدي دوراً هاماً في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأمن في المنطقة الأوروبية الآسيوية. ونرحب بخطة الرئاسة الإيطالية لإشراك الشركاء الآسيويين في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تعزيز العمل المشترك.

وأود أن أشكر الرئاسة الإيطالية على إسناد رئاسة اللجنة الاقتصادية والبيئية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى كازاخستان. ونعتقد أن الأولويات الثانوية للرئاسة الإيطالية التي تهدف إلى تعزيز الحوار بشأن قضايا تتعلق بتعزيز الأمن والتقدم الاقتصادي من خلال الابتكارات، بما في ذلك في مجالات البيئة، ورأس المال البشري، والحكم الرشيد، تفتح مجالات جديدة للتعاون المفيد للطرفين. وأود أن أسلّط الضوء على حقيقة أن أولويات إيطاليا تلتقي بشكل وثيق مع تلك التي

حددها رئيس بلدي، نورسلطان نزارباييف، في خطابيه الأخيرين إلى الأمة في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس. وهي تركز على القضايا الاقتصادية والضمان الاجتماعي للناس وتنمية رأس المال البشري، من بين أمور أخرى.

ونرحّب ترحيباً حاراً بمبادرة الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا توماس غريمنغر لإنشاء جيل جديد من البعثات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونقدّم أرض معرض ''إكسبو ٢٠١٧'' في أستانا لتكون بمثابة قاعدة لإنشاء مركز للاقتصاد الأخضر والربط الإلكتروني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونعول على دعم الدول المشاركة والرئاسة الإيطالية.

ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إحدى المنظمات الشريكة الرئيسية للأمم المتحدة. وفيما تستمر التحديات الأمنية في التطور، فإننا بحاجة إلى تعميق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وكسابق عهدنا إبان رئاسة كازاخستان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال عام ٢٠١٠ وفي السنوات اللاحقة، فإننا نؤيد اتباع نهج شامل إزاء المسائل الأمنية من خلال الحوار الشامل للجميع والملكية المشتركة والمسؤولية المشتركة، بما يكفل عدم التخلي عن أحد وأخذ شواغل الجميع بعين الاعتبار.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، تود جمهورية غينيا الاستوائية أن ترحب بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، السيد أنجيلينو ألفانو، في مجلس الأمن. كما نشكره على إحاطته الشاملة والموضوعية بشأن البرنامج المزمع والأنشطة المقررة في ظل رئاسة إيطاليا للمنظمة خلال هذا العام.

إن السياق العالمي الذي يجب علينا الحفاظ في إطاره على السلام والأمن وإيجاد حلول دائمة للنزاعات الجارية متزايد التعقيد والتنوع على حد سواء. وتتجاوز مستويات التعقيد النزاع بين بلدين، حيث تعوق الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة والجريمة المنظمة والمصالح التجارية والعناصر الأخرى للعولمة، مثل حركة البشر، قدرة الدول والمجموعات الإقليمية والأمم المتحدة على إيجاد حلول مستدامة وضمان السلام والأمن لجميع الرجال والنساء في العالم. ومن ثم، تشيد جمهورية غينيا الاستوائية ببرنامج الرئاسة الإيطالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشعار الذي اختارته، ''الحوار والملكية والمسؤولية''.

وتكتسي الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف أهمية بالغة بالنسبة لمجلس الأمن وحلفائه، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في الوفاء بالتزاماتهم. ونحن جميعا لدينا ما يمكننا الإسهام به، ولنا جميعا دور نؤديه. فقد أُنشئت المنظمة، التي يبلغ عدد الدول المشاركة فيها ٥٧ دولة مما يجعلها إحدى أكبر المنظمات الأمنية الإقليمية، لكي تكمل وتساعد، في إطار ولايتها، آليات الأمم المتحدة بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، نعتقد أن من المهم للغاية بالنسبة للمنظمتين – منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة – مواصلة تعاونهما الوثيق بغية تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالنزاعات الأوروبية لصالح السلام والأمن الدوليين. ونشجع أيضا زيادة التعاون بين المنظمة الأوروبية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية في إطار توسيع نطاق العلاقات المتعددة الأطراف الأوروبية – المتوسطية والأوروبية – الأطلسية.

وفي هذا السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتأييد المسائل ذات الأولوية على جدول أعمال الرئاسة الإيطالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تركز على التوصل إلى حل سلمي للنزاع في أوكرانيا. كما أننا نؤيد أولويتها المتعلقة بمعالجة النزاعات الطويلة الأمد من خلال الصيغ القائمة. فالنزاعات التي طال أمدها كثيرا ما تولد عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يشجع الجماعات الإرهابية ومؤيديها والجريمة المنظمة ويؤدي إلى انعدام التماسك الاجتماعي، الأمر الذي يغذي بدوره نزعة

التطرف والتطرف العنيف والعنصرية وكره الأجانب والتعصب. وإنه لأمر مشجع أن الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون موجهة نحو إيجاد حلول سلمية ومستدامة للنزاعات في إقليمها.

وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الكبيرة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومؤسساتها المستقلة وبعثاتها الميدانية حالت حتى الآن دون تفاقم الحالات في ما تُسمى بالنزاعات الطويلة الأمد في جورجيا وناغورني كاراباخ وترانسدنيستريا. ولهذا السبب، سيكون من دواعي سرورنا إذا عملت الرئاسة الإيطالية لمنظمة الأمن والتعاون بنفس التركيز الذي استمر حتى الآن، بالتعاون مع الأمم المتحدة حيثما أمكن، من أجل إيجاد الحلول التي طال انتظارها لجميع تلك المسائل المهمة بنفس الدرجة، والتي تشل استمرارية المجتمعات المتضررة وحياتها اليومية بالطريقة نفسها. ونعتقد أن اتباع نهج جديد بمزيد من التصميم أمر ضروري لوضع حد لتلك الأزمات، مع احترام مبادئ سيادة الدول واستقلالها، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويتمثل أحد الأهداف الاستراتيجية لجمهورية غينيا الاستوائية بصفتها عضوا في مجلس الأمن، وبوصفها ممثلة للقارة الأفريقية، في ضمان المعاملة المنصفة والإنسانية للمهاجرين واللاجئين. ولذلك، نود أن نبرز ونؤيد هدف الرئاسة الإيطالية المتمثل في معالجة التحديات والفرص الناشئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من قبيل الهجرة. وإذ نقوم بذلك، فإننا نرحب باعتزام الرئاسة معالجة وضع الهجرة، ليس من المنظور الأمني فحسب، بل أيضا في ما يتعلق بالإمكانات الاقتصادية ومكافحة التعصب والتمييز. وتشيد جمهورية غينيا الاستوائية بعزم إيطاليا على تعزيز التعددية والشمول والحوار بين الثقافات والأديان باعتبار كل ذلك ركائز السلام والأمن الدوليين.

واليوم، في اليوم الدولي للمرأة، نسلط الضوء أيضا على تركيز رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على ضمان مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها وفي تنفيذ خطة عملها المتعلقة بالمسائل الجنسانية. وإذا جاز لنا، نود أيضا أن نشجع الرئاسة، تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرارات اللاحقة بشأن هذه المسألة الهامة، على أن تدرج في خطة عملها المتعلقة بالمسائل الجنسانية التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ (A/72/323)، بشأن برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي يركز على النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي وغيره من التقارير المماثلة التي تدعو إلى إدماج النساء والفتيات من الأقليات الأوروبية الأخرى في عمليات السلام والأمن وتحسين معاملتهن.

في الختام، أود أن أسلط الضوء على جهود الوساطة الممتازة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات، تمشيا مع تنفيذ الاتفاقات والاحترام الكامل لها. ونشدد مرة أخرى على أهمية توثيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون، التي تمثل الآلية الوحيدة لإيجاد حلول سلمية وزيادة الاستقرار في مناطق هذه المنظمة الأوروبية. واسمحوا لي أن أعرب عن تمنياتي لإيطاليا، الرئيس الحالي، بكل نجاح وتوفيق في تنفيذ أولوياتها.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بعقد هذه الجلسة وبحضور الوزير أنجيلينو ألفانو، الذي نتمنى له كل النجاح خلال الرئاسة الإيطالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد قدم إحاطة قيمة بشأن الأولويات التي سيقود جهود تنفيذها خلال هذا العام في رئاسة المنظمة، والتي يتفق الكثير منها مع أولويات الأمم المتحدة، وبالتالي، مجلس الأمن.

تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ترى بيرو ضرورة تطوير وتعزيز أوجه التآزر مع المنظمات الإقليمية من أجل زيادة الفعالية في منع ومواجهة حالات النزاع. ونغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على ثلاثة مجالات نعتقد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تؤدي في إطارها دورا أساسيا في صون السلام والأمن الدوليين.

والمجال الأول هو فعالية الرؤية الأمنية الشاملة للمنظمة وقواعدها التنظيمية ذات الصلة، التي تنظر إلى تحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، وذلك بهدف العمل بشكل جماعي لمنع ومعالجة أوجه الضعف والتحديات والتهديدات المعاصرة.

في حال عدم وجود هذه الحماية، تتضاعف النزاعات وينشأ عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بسهولة.

وفي ذلك الصدد، كانت إحدى أولويات ولايتنا في المجلس هي مكافحة الاتجار بالبشر. فخلال رئاستنا في تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع والقرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧) من أجل الدفاع عن حقوق وكرامة اللاجئين والمهاجرين. وبالمثل، بوصفنا رئيسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نوجه انتباه المنظمة إلى هذه الجريمة البشعة وغير المقبولة، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال والقصر.

ونظل ملتزمين، في الوقت نفسه، بتحديد أطر للهجرة الآمنة والقانونية، استنادا إلى المسؤولية المشتركة والتضامن الدولي. ومن الأهمية بمكان إشراك بلدان المنشأ والعبور والمقصد على نفس الطاولة. وذلك أيضا ما يجعلنا نؤيد النهج الذي تقوده الأمم المتحدة في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة واللاجئين.

ومكافحة جميع أشكال التعصب والتمييز أولوية رئيسية أخرى بالنسبة لإيطاليا. ولذلك، فليس من قبيل الصدفة أن كان الحدث الرئيسي الأول لرئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو مؤتمر روما الدولي بشأن معاداة السامية، الذي جمع بين الزعماء السياسيين والدينيين اليهود والمسلمين والمسيحيين على تلك المسألة البالغة الأهمية. ونود أن نكرس مزيدا من الاهتمام، طوال هذه السنة، للتصدي لجميع أشكال التعصب والتمييز. ولا يمكننا أن نحجم عن مكافحة التعصب، لأن التاريخ قد علمنا بالفعل الكثير من الدروس المأساوية في ذلك الصدد.

ونحن لن نحقق الأمن إلا عندما نسلم بأننا جميعا جزء من نفس الجنس البشري وأن الدفاع عن كرامة الإنسان هو العامل الأساسي لحريتنا. وتلك، في الواقع، قيمة متأصلة في الأمم المتحدة وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي تحدد على أكمل وجه الشراكة الطويلة الأمد بين المنظمتين من أجل منع نشوب النزعات وتعزيز الاستقرار والتعاون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ألفانو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة سودر (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الوزير ألفانو، في مجلس الأمن.

تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة أمنية إقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بدور لا غنى عنه في تعزيز النظام القائم على القواعد في المنطقة الأوروبية من أجل تعزيز التعاون والأمن الدوليين. وأشكر الوزير على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأؤكد له دعمنا الكامل.

لقد بين الأمين العام بوضوح أهمية المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، وطموحه إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع تلك المنظمات. وهناك إمكانية واضحة، في ذلك الصدد، لتحقيق قدر أكبر من التآزر بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما في البحث عن حلول للنزاعات في أوروبا، الأمر الذي حدده الأمين العام كأولوية رئيسية. وتشكل الأبعاد الأمنية الثلاثة للمنظمة تفعيلا للمفهوم الواسع للأمن، وهو ما تبنته الأمم المتحدة، مع الحفاظ على السلام في صميمه. ويمكن للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تزيدا من قوة وفعالية عمل المنظمتين، من خلال تعاون أوثق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتمثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أحد أكثر مستويات التعاون الأمني تقدما عن أي منطقة في العالم. وتكمن قوتها في مجموعة من المبادئ الأساسية التي التزمنا بها، نحن الأعضاء، جميعا. غير أن هناك تحديات اليوم في مواجهة ما اتفقنا عليه. ولذلك السبب، من الضروري أن تركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أعمالها الجوهرية. فلا بد من حوار صريح ومفتوح بين الدول المشاركة، يهدف إلى استعادة احترام مبادئنا والتزاماتنا التي اتفقنا عليها جميعا – على النحو المنصوص عليه، بصفة خاصة، في وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس. ومن الضروري التمسك بمفهوم الأمن الشامل وبدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن الحيوي، على وجه الخصوص، صون البعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومؤسساتها المستقلة.

وتمثل الثقة لب منع نشوب النزاعات وتسويتها. ويشكل عدوان روسيا الجاري على أوكرانيا وضمها غير الشرعي للقرم وأعمالها العسكرية في شرقي أوكرانيا تحديا خطيرا للنظام الأمني الأوروبي المبني على القواعد، ويقوض تلك الثقة. وإعادة بناء الثقة يمكن أن تتحقق عن طريق تجديد الاحترام للمبادئ والالتزامات المشتركة التي اتفقنا عليها جميعا. ولذلك، فإننا نرحب بتركيز الرئاسة الإيطالية على الحوار الموضوعي بشأن المسائل التي تقع في صميم ولاية المنظمة.

وسيكون موقف السويد دائما واضحا ومتسقا وقائما على المبادىء عندما يتعلق الأمر بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك النظام الأمني الأوروبي القائم على القواعد. إننا نؤيد بقوة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا، التي يجب أن تتاح لها إمكانية الوصول الكامل والآمن ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء أوكرانيا. ويجب أن يكون هدف أي بعثة محتملة للأمم المتحدة للسلام في شرقي أوكرانيا هو استعادة أوكرانيا لسيادتها على حدودها المعترف بها دوليا. ولا بد من متابعة عملية مينسك، ولا بد من الوفاء بالتزاماتها.

وتشكل النزاعات التي طال أمدها في مولدوفا وجورجيا وناغورني كاراباخ مصدر قلق كبير فيما يتعلق بالمكتسبات المشتركة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نواصل، من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، دعم تدابير بناء السلام وحل النزاع في جورجيا، بما في ذلك عن طريق المشاركة في رئاسة مباحثات جنيف الدولية وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في الميدان. ومن الأهمية بمكان، في تلك السياقات، أن تقوم الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتعزيز التعاون والحوار وتنسيق الأنشطة من أجل السعي معا إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام. إننا نرى مثالا جيدا للتعاون غير الرسمي في الميدان في أوكرانيا، حيث تعمل بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والبعثة الدولية لرصد حقوق الإنسان كلاهما.

ويجب كفالة مشاركة المرأة في جميع جوانب بناء السلام والحفاظ على السلام. ونرحب باعتزام الرئاسة الإيطالية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطتها. فالجوانب الجنسانية، بما في ذلك تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن تكون جزءا أساسيا من أعمالنا المتصلة بالأمن، في فيينا وفي البعثات الميدانية على السواء.

وختاما، يمكن للمجلس أن يعزز، بالعمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية وكفالة السلام والأمن في أوروبا، بقدر أكبر من الفعالية. ويمكن لذلك التآزر أن يكون نموذجا لتعاون الأمم المتحدة مع المناطق الأخرى التي تحتاج إلى ترتيبات أمنية إقليمية تعاونية. ويمكن للمجلس أن يستفيد، بالقيام بذلك، استفادة كاملة من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ويشجع على تسوية المنازعات عن طريق الترتيبات الإقليمية.

السيدة ماكدونال ألباريث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): إنه لشرف لي أن أخاطبكم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء مجلس الأمن، بالنيابة عن دولة

بوليفيا المتعددة القوميات. ونشكر معالي السيد أنجلينو ألفانو، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية إيطاليا، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أوروبا بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وترحب بوليفيا ببرنامج الرئاسة الإيطالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٨ وبعزمها على تشجيع تقارب شامل يحترم الاختلافات الثقافية، فضلا عن رغبتها في أن تولي اهتماما خاصا لمكافحة جميع أشكال العنصرية وكره الأجانب والتعصب والتمييز، بما في ذلك المبنية منها على المعتقدات الدينية، وفي تعزيز روح هلسنكي وتعددية الأطراف.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان، تحقيقا لتلك الغاية، أن يحل أي نزاع داخل الدول، أولا وقبل كل شيء داخليا، مع احترام مبدأ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وبتقيد صارم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وعلى الرغم من ظهور خطاب تحريفي، نعتقد أن الرؤية الحالية صالحة وهامة على نحو واضح. وإذا أردنا تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، فإن التنوع الإثني والديني والثقافي يجب أن يُفهم بوصفه قيمة، وليس تهديدا على الإطلاق. وفي ذلك الصدد، نشيد بانتشار روح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط لحماية المهاجرين، بما في ذلك النساء والأطفال، وضحايا مختلف النزاعات والأزمات الإنسانية والذين يقعون ضحايا للمنظمات الإجرامية التي تتاجر بالأشخاص. والأمن الشامل يركز على الأفراد.

والمجال الثاني هو اختصاص وريادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحن نتفق اتفاقا تاما مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أهمية تحديد الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية بغية مكافحة هذين الآفتين بصورة فعالة. ويجب علينا أن نفهم ونعالج آثارهما السلبية، التي تزيد من حدتهما معا وتضر بأمننا الجماعي وبمجتمعاتنا ومؤسساتنا. وتعتقد بيرو أن المنظمات الإقليمية ينبغي أن تعزز تنفيذ مختلف عناصر الإطار التنظيمي الدولي لدينا، مثل قرارات مجلس الأمن، مع مراعاة التحديات الخاصة بكل منطقة على حدة.

والمجال الثالث يتعلق بمصداقية وقيمة آليات الدعم السياسي والتسوية السلمية للمنازعات التي توفرها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأعضائها في أوروبا ووسط آسيا. ونعتقد أن تركة عملها تشكل مرجعا لجميع الآليات الإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن.

وأخيرا، نشدد على اتساق مبادئ الحوار والملكية والمسؤولية التي يجسدها موضوع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهذا العام، بنهج نهج يركز على السلام المستدام تدافع عنه الأمم المتحدة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وزير الخارجية أنجلينو ألفانو على إحاطته الإعلامية الشاملة. ولا يسعنا إلا أن نتفق مع فكرة إحياء روح هلسنكي، ويمكنه أن يعول على دعمنا في هذا العام. ونحن نؤيد تماما أولويات الرئاسة الإيطالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام، لا سيما إيجاد حل للأزمة في أوكرانيا والمناطق المحيطة بها، ومعالجة النزاعات التي طال أمدها، وتعزيز الحوارات بشأن الفتيات والحكم الرشيد، ومكافحة التمييز والتعصب، وتعزيز حرية الدين أو المعتقد والحوار بين الأديان.

وفي السنوات الأخيرة، تدهورت الحالة السياسية والعسكرية في أوروبا عموما تدهورا كبيرا، بسبب الانتهاكات المستمرة للمبادئ والالتزامات التي نؤيدها جميعا. ونعتقد أنه يمكن استخدام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على نحو أفضل بوصفها منبرا للحوار والوساطة ومنع نشوب النزاعات. وبطبيعة الحال، ولسوء الحظ، فإن العدوان الروسي على أوكرانيا ما زال مسألة رئيسية بالنسبة للمنظمة. ونحن نقدر قيام السيد ألفانو بأول زيارة بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

إلى أوكرانيا وروسيا. والافتقار إلى الحوار الحقيقي والثقة هو ما أفضى بنا إلى هذه اللحظة، ولا يزال يوجهنا توجيها خاطئا. وسيكون للضم غير القانوني للقرم واحتلالها والعدوان المستمر في دونباس عواقب وخيمة على النظام الأمني الأوروبي – الأطلسي. ولا يمكننا أن نسمح بتحول استخدام القوة إلى صك مقبول في العلاقات بين الدول ذات السيادة.

وفي سياق النزاع الروسي – الأوكراني، ينبغي ألا نتجاهل الدور بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي لا تزال تمثل أعين وآذان المجتمع الدولي في الميدان. وبولندا من أكبر المساهمين في البعثة، بأربعين من المراقبين والمحللين، وسنواصل دعمها. وينبغي ألا نعمل على إصلاح البعثة وزيادة تحسينها فحسب، بل أن نضمن أيضا قدرتها على تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا. وجميع الهجمات على البعثة ومراقبيها التي يشنها المتشددون بدعم روسي يجب أن تتوقف على الفور. وعودة روسيا إلى المركز المشترك للمراقبة والتنسيق ستكون أمرا بالغ الأهمية إذا أريد لجهود تحقيق الاستقرار في دونباس أن تنجح.

ونود أن نكرر دعم بولندا القوي لعمل المؤسسات المستقلة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي يوجد مقره في وارسو. ودورها في تحديد التحديات، لا سيما في سياقات الأمن والمساعدة إلى الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، لا يمكن المبالغة في التشديد على أهميته مهما قلنا. وبولندا فخورة لأن وارسو، باستضافتها لهذا المكتب وحدثه الرئيسي، اجتماع التنفيذ السنوي المعني بالمسائل المتعلقة بالبعد الإنساني، أصبحت مركزا أوروبيا للحوار بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ونحن بحاجة إلى الاستفادة بشكل أفضل من الصكوك القائمة الرامية إلى إعادة بناء الثقة، ولا سيما وثيقة فيينا، ومعاهدة الأجواء المفتوحة ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ويساورنا القلق لأن روسيا لا تزال تنتهك أحكامها أو تتخذ إجراءات تتناقض مع روحها. وأي إجراءات تزيد من تقويضها ستكون مؤسفة للغاية وقد تترتب عنها نتائج مأساوية. وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على أن تحديث وثيقة فيينا يظل عنصرا حاسما للمناقشة بشأن الحد من المخاطر وبناء الثقة.

كما تجدر الإشارة إلى دور الوساطة الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في النزاعات التي طال أمدها في ناغورني كاراباخ وترانسنيستريا وجورجيا. والجهود الدبلوماسية التي تنسقها المنظمة يمكن أن تؤثر على صانعي القرارات في تهيئة جو من الثقة والاستقرار الذي تنتظره المجتمعات المحلية في تلك المناطق منذ زمن طويل.

وبينما يؤجج الخطر المحدق المتمثل في الأنشطة الإرهابية أزمة الهجرة الجارية، يجب علينا أن نقف صفا واحدا بغية مكافحة العنصرية وكره الأجانب والتعصب والتمييز، ونولي اهتماما خاصا للتعليم في جهودنا الرامية إلى وقف انتشار التطرف والنزعة القومية غير المفهومة بصورة جيدة. والتعليم هو أفضل وقاية.

وبمناسبة اليوم الدولي للمرأة، وهو يوم احتفال، أود أن أشيد بكل النساء العاديات اللواتي قمن بأدوار استثنائية في تاريخ بلدانهن ومجتمعاتهن. ونأمل أن تسعى المنظمة إلى المحافظة على الزخم في جهودها الحالية من أجل مواصلة تنفيذ البرامج الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في المجالات السياسية والعامة، وبناء قدرات الشبكات النسائية، ومكافحة العنف ضد المرأة وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يشدد على مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

السيد تانوه – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تود كوت ديفوار أن تشكر السيد أنجلينو ألفانو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، والرئيس الحالي لمنظمة الأمن

والتعاون في أوروبا، باسم بلده، إيطاليا، على إحاطته الإعلامية بشأن برنامج رئاسته خلال فترة ولايته. إننا نرحب بعقد هذه الجلسة، في الإطار العام للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن الدوليين، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

فعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على سبيل المثال، في غرب أفريقيا، يبين بوضوح أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تكون أدوات فعالة لدعم الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وهل نحن بحاجة للتذكير بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال حفظ السلام والأمن الدولي، التي تشكل جزءا رئيسيا من الدبلوماسية الوقائية في مجال اختصاصها. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بالدعم المستمر الذي تقدمه المنظمة للآليات المنشأة لحل الصراعات في ناغورنو كاراباخ وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وللمضي قدما بمحادثات السلام بشأن ترانسدنيستريا وجورجيا. ونقدر أيضا دورها في المساعدة على تحقيق استقرار كوسوفو ورصد تنفيذ اتفاقات مينسك بشأن شرقي أوكرانيا.

وتدعو كوت ديفوار إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي لا تزال، مع الدول الأعضاء فيها البالغ عددها ٥٧ دولة، تشكل أحد أهم كيانات الأمن الجماعي في العالم. ونحن نرحب بالأولويات التي حددها الرئيس الحالي، وهي موجهة نحو الحوار والملكية والمسؤولية وتستند إلى نهج استباقي للأمن يشمل جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية. كما نرحب بالتركيز على قضايا الهجرة ومكافحة الفساد والتهديدات العابرة للحدود، على غرار الإرهاب والجريمة السيبرانية والاتجار بالأشخاص.

في الختام، يود وفد كوت ديفوار أن يتمنى لإيطاليا كل النجاح في تنفيذ أولوياتها فيما يخص ترؤس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف تحقيق أهداف المنظمة.

السيدة فرنتش (الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وزير الخارجية ألفانو على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى قيادته للمنظمة. وتقدر الولايات المتحدة للغاية جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز الأمن والاستقرار والحكم الرشيد في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. ونقدم دعمنا الكامل للمنظمة وإيطاليا في رئاستها.

لقد كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حاسمة في تطوير بنية أمنية قوية في أوروبا والمنطقة الأوروبية الآسيوية. وتقدر الولايات المتحدة كثيرا الإسهامات التي قدمتها على مدى أكثر من ٤٠ عاما في المساعدة على تعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في جميع أنحاء المنطقة. وكدولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تدعم الولايات المتحدة شركاءها وتعيد تأكيد التزامها بذلك الجهد الهام. ومن أجل تعزيز فوائد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والحفاظ على وظيفتها كمحفل أولي لإجراء حوار مفتوح بشأن الشواغل الأمنية الأوروبية الأساسية، فإننا نؤيد بقوة استمرار حوارها المنظم بشأن التحديات والمخاطر الحالية والمستقبلية. وقد فتحت تلك المبادرة مداولات مثمرة وصريحة بين الدول المشاركة، وعززت التفاهم والتعاون المتبادلين في التصدي للتحديات الرئيسية في عصرنا.

ويتمثل أحد أكبر التحديات الأمنية والإنسانية التي تواجهها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اليوم، في الأزمة المستمرة في شرقي أوكرانيا، حيث أودت أعمال العدوان الروسية بأكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص. إن الاتحاد الروسي والقوات التي يقوم بتسليحها، وتدريبها، وقيادتها، قد أطالت أمد الصراع لفترة طويلة للغاية. وتشيد الولايات المتحدة بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لحل الصراع في شرقي أوكرانيا. ونثني على وجه الخصوص بالدور الأساسي لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، التي لا تزال أفضل مصدر للمجتمع الدولي يزوده بمعلومات محايدة عن الخسائر

الكبيرة التي سببها الصراع في شرق أوكرانيا لشعب البلد وأرضه وبنيته التحتية. ومواصلة الاتحاد الروسي، الذي هو عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تأجيج الصراع مفارقة فظيعة. لقد كان دور منظمة الأمن والتعاون في تيسير العمل الإنساني حاسما في التخفيف من المعاناة التي تسببت فيها أربع سنوات من العدوان. ونحن نشيد بشجاعة وتفاني المراقبين غير المسلحين التابعين للبعثة ونؤيد بقوة الجهود المبذولة لضمان سلامتهم، من أجل الاضطلاع بمهمتهم الحيوية.

وتواصل الولايات المتحدة دعم اتفاقات مينسك وتنفيذها الكامل كأفضل سبيل لاستعادة وحدة أراضي أوكرانيا وتخفيف المعاناة في منطقة دونباس. وبينما يتعين على كلا الطرفين تنفيذ التزامات مينسك، يمكن للاتحاد الروسي العمل بمفرده على إحلال السلام وإنهاء الصراع من خلال سحب قواته. كما ندعو إلى إنهاء احتلال الاتحاد الروسي لشبه جزيرة القرم، الذي ساهم في أعمال العنف والتهجير والموت بلا داع لفترة طويلة. وإلى جانب أوكرانيا، ترحب الولايات المتحدة بالجهود المستمرة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لحل الصراعات في ناغورني كاراباخ وجورجيا وترانسدنيستريا، وتؤيدها. ويجب أن يظل تركيزها منصبا على تلك الصراعات التي طال أمدها من أجل تأكيد أن الصراعات المتجمدة والوضع الراهن نقيضان تماما لأولويات السلام والاستقرار والأمن في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجتمع الدولي.

ولا يمكن المبالغة في تقدير دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تعزيز الأمن والاستقرار والتصدي للاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين من الصراعات وتعزيز الحكم الرشيد في منطقتها. إن الولايات المتحدة تؤيد بالكامل النهج الشامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتصدي للتحديات الأمنية الخطيرة. كما نؤكد بشكل لا لبس فيه أهميتها كشريك للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن فيما يخص حماية وتعزيز السلام والازدهار.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة السيد أنجيلينو ألفانو، وزير خارجية إيطاليا، على توليه لمنصب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أيضا أن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى تحديد أولويات رئاسته في معالجة التهديدات والتحديات الحالية للسلم والأمن في المناطق الأوروبية الأطلسية، والأوروبية المتوسطية، وفي المنطقة الأوروبية الآسيوية.

إننا نرحب بالإسهام الكبير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، باعتبارها إحدى أكبر المنظمات الأمنية الإقليمية في العالم، في دعم صون السلام والأمن الدوليين. ويتسق نهجها الشامل للأمن، الذي يشمل أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية، مع النموذج العالمي الجديد الذي يرمي إلى ضمان تحقيق السلام والتنمية المستدامين. وفي هذا الصدد، نحيط علما بجهود المنظمة في مجال منع نشوب الصراعات وحلها فضلا عن التعمير وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونقدر بشكل خاص الدور الهام الذي تؤديه في الجهود المبذولة لحل الصراعات التي طال أمدها، والأخرى الأحدث في جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ويظل الحوار والتفاوض يشكلان السبيل الوحيد للتوصل إلى حلول سياسية ودبلوماسية دائمة لبعض التحديات الصعبة والدقيقة المتعلقة بالسلام والأمن التي تؤثر على الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفيما يخص التسوية السلمية، لا يمكننا المبالغة في التشديد على أهمية الإرادة السياسية والالتزام من جانب الأطراف في بعض هذه الصراعات. كما أن تعزيز الثقة والحوار اللازمين بين الأطراف، أمر ضروري للغاية لإحراز تقدم ملموس. ويسعدنا أن نلاحظ أن الرئاسة الإيطالية جعلت من ذلك إحدى أولوياتها الهامة.

وكما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، تشكل التهديدات المتزايدة الناجمة عن الإرهاب والتطرف العنيف، تحديا أمنيا كبيرا للدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويعد الدور الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في مجال منع الإرهاب ومكافحته، وذلك من خلال تعزيز نهج منسق بين الدول الأعضاء، مهما للغاية. وفي هذا السياق، من المناسب تأكيد الرئاسة الإيطالية بشكل أكبر على استدامة السلام الدائم في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن طريق تعزيز نهج شامل لمكافحة الإرهاب. ولا جدال في أن التهديدات الأمنية عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات، والأهم من ذلك الاتجار بالبشر، هي من بين أخطر التهديدات لأمن واستقرار أوروبا. لذلك، من المناسب اختيار إيطاليا منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تتم معظم تلك الجرائم المنظمة عبر الوطنية، كواحدة من مناطق التركيز الجغرافية خلال فترة رئاستها.

وسيكون تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، حيويا بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ليس فقط في مجال مكافحة الإرهاب ولكن أيضا فيما يخص الأبعاد الأخرى لعملها.

وتولي إثيوبيا أهمية كبيرة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونقدر، في ذلك الصدد، الشراكة بين المنظمة والأمم المتحدة، التي استمرت خلال الحوارات الرفيعة المستوى وتبادل المعلومات، فضلا عن التعاون في الميدان.

وأخيرا، نتمنى للرئاسة الإيطالية النجاح في تنفيذ أولوياتها من أجل تحقيق قدر أكبر من الأمن والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأكملها.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وزير الخارجية ألفانو على إحاطته الإعلامية.

تدعم المملكة المتحدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام والديمقراطية لشعوب أوروبا، بما في ذلك من خلال الحوار، دعما كاملا. وتشكل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثلها مثل الأمم المتحدة، إحدى دعائم نظام دولي قائم على القواعد، ويجب استعادة الاحترام لمبادئها الأساسية.

ولا يكتسي ذلك الأمر أهمية في أي مكان في أوروبا أكثر منه في أوكرانيا. إنني أعيد تأكيد دعم المملكة المتحدة الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك في القرم. تلك عبارات نفتتح بها العديد من قرارات مجلس الأمن. فهي أساسية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومع ذلك، حلت في الشهر الماضي الذكرى السنوية الرابعة لضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم. وقد أظهر ذلك الفعل، الذي اقترفه أحد الأعضاء الدائمين في المجلس، تجاهلا تاما لميثاق الأمم المتحدة، وانتهك القانون الدولي. وقد زعزعت روسيا، بالإضافة إلى ضم القرم، الاستقرار في شرقي أوكرانيا ولا تزال تؤجج النزاع بكلفة بشرية ومادية هائلة على الشعب الأوكراني.

وكما هو الحال دائما، فإن المدنيين هم الذين يعانون أكثر من غيرهم. فقد لقي أكثر من ١٠ ٣٠٠ شخص حتفهم منذ بدء النزاع وأصيب ٢٥ ٠٠٠ منهم، ويحتاج ٣,٤ ملايين إلى المساعدة الإنسانية، لا سيما على طول خط التماس. وقد رأينا تقارير تفيد بأن أكثر من ١ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين الروس والمرتزقة لقوا حتفهم، إذن، فالشعب الروسي كذلك في حالة حداد على فقدان أبنائه. ولا يمكن إنهاء النزاع إلا بوقف دائم لإطلاق النار وإرادة سياسية حقيقية، من خلال تنفيذ اتفاقات مينسك. إننا نرحب بآخر إعلان بإعادة الالتزام بوقف إطلاق النار من قبل مجموعة الاتصال الثلاثية. غير أنه قد تم الإخلال باتفاقات وقف إطلاق النار السابقة ولم تسفر عن تحسينات متواصلة للحالة الأمنية.

وإذ يستمر النزاع، يجب السماح لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، التي يديرها باقتدار رئيس جهاز الرصد أباكان، بتنفيذ ولايتها بالكامل ومنحها الوصول الكامل والآمن ومن دون عوائق إلى جميع أجزاء أوكرانيا، بما في ذلك القرم والأجزاء الحدودية مع روسيا غير الخاضعة للسيطرة الأوكرانية. إن تزايد السلوك العدواني والتهديدات التي نراها توجه إلى جهاز الرصد التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يشكل مصدر قلق بالغ، ونحن لم ننس تضحية المساعد الطبي جوزيف ستون في ٢٣ نيسان/أبريل من العام الماضي. وإذا كانت روسيا تهتم حقا، كما تدعي، بالسكان في منطقة دونباس، فينبغي لها أن تنهي القتال الذي بدأته وتسحب الأفراد العسكريين والأسلحة وتوقف دعمها للانفصاليين. وينبغي لروسيا كذلك أن تظهر إرادة سياسية حقيقية لإنهاء النزاع وتمتثل لاتفاقات مينسك التي وقعت عليها. وسنعمل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، حتى يتم اتخاذ تلك الخطوات، من أجل كفالة أن تظل الجزاءات سارية بشكل كامل.

ولا بد لنا من الإبقاء على تركيز المجلس منصبا على أوكرانيا. وستقوم المملكة المتحدة، يوم الخميس القادم، باستضافة اجتماع بصيغة آريا لمناقشة هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فمن الواضح أن الفوضى والعنف واستمرار الخسائر في الأرواح الناجم عن عمليات روسيا العسكرية تستحق وقت المجلس. ويجب أن نكون على استعداد لأن نبقي المسألة قيد نظرنا.

إننا نرحب باعتزام إيطاليا إعطاء الأولوية لمعالجة الرق المعاصر والتصدي للتحديات المرتبطة بالهجرة، بما في ذلك الفساد والاتجار بالأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤيد تركيز إيطاليا على تنفيذ خطة عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز المساواة بين الجنسين وعلى النزاعات التي طال أمدها، التي لا تزال تقوض الأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فتلك مجالات يمكن فيها لنهج المنظمة المتعدد الأبعاد أن يضيف قيمة حقيقية. ونحن حريصون على العمل مع إيطاليا لكفالة أن تكمل أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بدلا من أن تكرره.

ويمكن للمؤسسات المستقلة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشبكة العمليات الميدانية أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن والاستقرار والديمقراطية وسيادة القانون في جميع أنحاء المنطقة، وهي تفعل ذلك. ولكنها لن تتمكن من القيام بذلك ما لم تدافع الدول الأعضاء عن المبادئ التي تسترشد بها. وتقتضي مهمتنا جميعا في مجلس الأمن أن ندافع عن أولئك الذين يعانون من الأعمال العدوانية من الجيران الأكبر، من أجل ميثاق الأمم المتحدة ومن أجل القانون الدولي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون للسيد أنجلينو ألفانو، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية إيطاليا، على إحاطته الإعلامية الموضوعية عن أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمسائل المدرجة في جدول أعمالها.

لقد ظللنا دائما ننطلق من افتراض أن لعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهمية خاصة في القارة الأوروبية، وظللنا نؤيد على الدوام تعزيز المؤسسات الأوروبية والاتفاقات والنظم القانونية فيما يتعلق بأمننا المشترك. وتلتزم روسيا التزاما راسخا بمبادئ هلسنكي للعلاقات بين الدول وبالالتزامات السياسية المتعهد بها في ذلك الصدد. وللأسف، فقد ذهبت دعواتنا إلى حوار منطقي وتنفيذ عملي لمبادئ الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة في الغرب حتى الآن أدراج الرياح. ولا يزال بعض شركائنا يفضلون رؤية الأمور بمنظور الحرب الباردة، مصورين روسيا كتهديد للسلام والأمن ومشكلين نواد مغلقة لا يمكن فيها ضمان أمن بعض البلدان إلا على حساب بلدان أخرى. وقد كانت نتيجة كل ذلك أنه يجرى اليوم وضع الهيكل الأوروبي

الأطلسي، الذي يظل ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي النهائية يشكلان حجر الزاوية فيه، أمام اختبار قاس.

ومن المهم أكثر من أي وقت مضى، في هذا الواقع المعقد، تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، بما في ذلك عن طريق المنظمات الدولية. وينبغي لذلك التعاون أن يكون منتظما ومتعدد الأوجه، وأن يغطي جميع الجوانب الأمنية. إن من مهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المساعدة في العمل على تحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة في سياق ولايتها، والمنطقة التي تقع في إطار اختصاصها. ونحن على استعداد للتعاون بشكل بناء مع الرئاسة الإيطالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونتشاطرها رغبتها في تعزيز تعددية الأطراف من أجل السلام والأمن والاستقرار والتعاون بين دول المنطقة. ولدينا توقعات كبيرة بزيادة التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة، لا سيما بالنظر إلى ما تم إنجازه حتى الآن. وقد لاحظنا بصفة خاصة التعاون المكثف بين إدارة مكافحة التهديدات عبر الوطنية التابعة لأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة الاتجار غير القانوني بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والإرهاب والجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال، فضلا عن مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة. ويتمثل أحد مجالات التعاون الهامة بين المنظمتين في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب، علاوة على مكافحة إيديولوجية الإرهاب، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧).

وتكمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مجال أمن المعلومات على الصعيد الدولي، الجهود العالمية للأمم المتحدة الرامية إلى وضع تدابير لبناء الثقة من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ونحن نحثها على المشاركة في الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ تدابير إضافية ملموسة لبناء الثقة لصالح توفير أمن الفضاء الإلكتروني. ولا ينبغي استخدام تلك البرامج لتوجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة في ذلك الصدد.

إننا نقدر التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الميدان، كما حدث خلال بعثتها في كوسوفو، فضلا عن تعاونهما في محادثات جنيف بشأن منطقة ما وراء القوقاز الهادفة إلى إقامة حوار مباشر بين جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ونحن نؤيد إيلاء الرئاسة الإيطالية الأولوية لمواصلة الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل المساعدة في تسوية النزاعات الإقليمية، ونحن مستعدون للتعاون للتوصل إلى تسويات في ترانسنيستريا وناغورني – كاراباخ.

إننا لم نكن نتعزم التكلم، بصفة خاصة اليوم، عن الحالة في أوكرانيا خارج سياق أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فهي، في نهاية المطاف، أبعد من أن تكون المسألة الوحيدة التي تعالجها. بيد أن البيانات التي أدلى بها عدد من الممثلين دفعتنا إلى إثارتها.

ولكي نفهم السبب في تدهور الحالة في أوكرانيا، علينا أن نعود عمليا إلى البداية ونذكر كيف بدأت المشاكل في أوكرانيا. إن أقل ما يقال عن تقييماتنا لمنشأ المشكلة والحالة الراهنة، لما أشدد على أنه أزمة أوكرانية داخلية،هو أنها لا تتطابق.

قبل أربع سنوات، وبمشاركة مباشرة من الغرب، وقع انقلاب في أوكرانيا. وقرر أولئك الذين تولوا السلطة أن يخلّصوا أوكرانيا من كل ما هو روسي ومن اللغة الروسية التي كانت اللغة الأصلية للملايين من مواطني البلد، وأن يفرضوا على هؤلاء المواطنين نموذجا للتنمية لم يوافقوا عليه قط ولا يمكنهم قبوله. ولم تكن لدى السلطات الجديدة أي رغبة مطلقاً في المصالحة مع القرم أو مع الأطراف في شرق أوكرانيا. وقد اختار سكان القرم بحرية الوحدة مع روسيا مجددا. وفي دونباس، تعرض السكان للهجوم بالرصاص والقذائف.

وطوال تلك السنوات الأربع، لم تكن كييف في حالة حرب مع مواطنيها فحسب، بل دأبت على زرع الكراهية لروسيا في المجتمع وأطلقت العنان لتفشي النزعة القومية وكره الأجانب،

وذلك بتواطؤ تام من قبل شركائنا الغربيين. ومن غير المرجح أن يتغير شيء نحو الأفضل دون اعتراف كييف بفساد تلك السياسات. ويكمن مفتاح حل المشاكل في أوكرانيا في أيدي الأوكرانيين أنفسهم، ولا أحد سوى الأوكرانيين. ولكن كييف اختارت صيغة مريحة، متمثلة في إلقاء اللوم في جميع مشاكلها وعدم استعدادها للدخول في حوار مع مواطنيها على ”العدوان الروسي“ الشائن، الذي لم يتمكّن أي أحد من إقامة الدليل عليه. وبالطبع فالقيّمون الغربيون ليست لديهم رغبة في وضع كييف على مسار بنّاء.

لقد كرّس القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) اتفاقات مينسك باعتبارها الأساس لتسوية الحالة في أوكرانيا. ومع ذلك، ومن البداية، عملت كييف على تقويض العملية وإعادة صياغة معنى هذه الاتفاقات، وجاء القانون الذي صدر مؤخراً بشأن ما يسمى بإعادة إدماج دونباس ليدفن رسمياً مجموعة التدابير المنصوص عليها في اتفاقات مينسك. ويمكننا أن نذكر العديد من الأمثلة الأخرى للأعمال الاستفزازية للسلطات الأوكرانية، مثل سياستها اللغوية التمييزية وإطلاق العنان لحركات النازيين الجدد والانتهاكات التي لا حصر لها للقوانين من جانب مواطنيها والتحريض على الكراهية ضد روسيا. وهي تغض الطرف عن التخريب المخزي للمراكز الثقافية الروسية؛ وبات الاستيلاء على مؤسسات الأعمال الروسية سياسة رسمية تقريبا؛ وخلقت السلطات هناك جواً من القمع الاستبدادي لجميع الأصوات المعارضة. ويجري قتل الصحفيين المعارضين، ويمكنني مواصلة هذه القائمة. ولكن الغرب يفضّل ألا يُلاحظ ذلك. ويغض الراعون لسلطات كييف الطرف عما تقوم به ومنحوها تفويضاً مطلقاً لتقول وتفعل كل ما يحلو لها. وما ظل ذلك قائما واستمر تقويض كييف لاتفاقات مينسك؛ وما بقيت ترفض التحدث مباشرة إلى مواطنيها فيما تصفروسيا على نحو خاطىء كطرف في النزاع، بدلا من أن تطلق ذلك الوصف على نفسها، فإننا وللأسف لا يمكننا أن نتوقع خيراً ولا التوصل إلى تسوية حقيقية.

ومن جانبنا، فإننا مهتمون بشكل مباشر بتطبيع الحالة في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن، ونبذل كل ما في وسعنا لتيسير ذلك. ولكني أود أن أذكّر الجميع، بمن فيهم أولئك الذين تكلموا اليوم، بأن أوكرانيا يجب أن تمتثل أولا للعناصر السياسية في الاتفاقات قبل استعادتها السيطرة على حدودها، حيث أن ذلك شرط لاستعادة هذه السيطرة، وليس العكس. وهذا هو ما تنص عليه اتفاقات مينسك. وأنصح أولئك المولعين بشدة بالإشارة إليها بالعودة إلى قراءتها مرة أخرى.

إننا ندعم جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار فريق الاتصال الثلاثي وعمل بعثة الرصد الخاصة في منطقة دونباس، التي تتصرف بوصفها الإطار الدولي لمراقبة التنفيذ من جانب الأطراف - كييف ودونيتسك ولوهانسك - لاتفاقات مينسك، التي تمثل الأساس الوحيد للتوصل إلى تسوية للأزمة في أوكرانيا، على النحو المؤكد في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ويحدونا الأمل في أن تواصل الرئاسة الإيطالية ضمان موضوعية أعمال بعثة الرصد الخاصة، وكذلك في أن يركز ممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فريق الاتصال على إقامة حوار مباشر بين أطراف النزاع.

في الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن روسيا ترى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها آلية هامة لبناء نظام متكافئ وغير قابل للتجزئة لأمن البلدان الأوروبية كافة، وتريد تعزيز دورها ومكانتها. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه من أجل رفع مكانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا بد من تحديد أولوياتها. إن ضرورة الإصلاح قد طال انتظارها. والمسألة المطروحة هي اعتماد المنظمة لميثاق ولقواعد تنظم عمليات هياكلها التنفيذية، فضلاً عن إدخال النظام والشفافية على العديد من المجالات الأخرى. وليس من المبالغة القول إن تعزيز منظمة الأمن والتعاون

في أوروبا وكفالة بلوغها الهدف الحالي، على النحو المبين في أستانا في عام ٢٠١٠، وهو إنشاء رابطة أمنية حرة وديمقراطية وغير قابلة للتجزئة، تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، أمر يصب في مصلحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحث المنظمة على ألا تنشغل بالتهديدات الوهمية بل بالحقيقية منها. ونحن جميعا نعرف ما هي. وبدلاً من ذلك، ينبغي لنا أن تفكر في بناء نظام أمني دولي جديد في الأجل الطويل، يكون مبنياً على مبادئ احترام مصالح البلدان الأخرى والقانون الدولي والدور الرئيسي للأمم المتحدة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحّب الصين اليوم في مجلس الأمن بحضور السيد أنجيلينو ألفانو، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، ونشكره على إحاطته الإعلامية.

في جميع أنحاء العالم، تنشأ بسرعة طائفة واسعة من التحديات تنطوي على مخاطر متزايدة التعقيد. ولا يمكن لأي بلد التصدي لها وحده، ولا يمكن لأي بلد أن يبقى محصناً ضدها. فالقضايا العالمية تتطلب حلولاً عالمية. ويتطلب الأمن الجماعي صوناً جماعياً. ولئن كانت الأمم المتحدة في صميم الهيكل الأمني الجماعي الدولي، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تتمتع أيضاً بمزايا فريدة في حل القضايا الإقليمية الساخنة. وتؤيد الصين تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بهدف صون السلم والأمن الدوليين بصورة مشتركة. ويجب أن يتقيد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تقيداً راسخاً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة مع العمل الحثيث لمعالجة القضايا الإقليمية الساخنة عن طريق الحوار والتشاور والمشاركة النشطة في الدبلوماسية الوقائية بهدف نزع فتيل المنازعات وحلها بالطرق السلمية.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريك هام للأمم المتحدة. وقد شاركت بنشاط في السنوات الأخيرة في مجال الدبلوماسية الوقائية، حيث تعمل على تعزيز الأمن والثقة المتبادلة بين البلدان في المنطقة والتوسط في النزاعات الإقليمية، وهي جهود تقدّرها الصين وتشيد بها. ونرحّب بقرار إيطاليا تسمية الحوار والملكية والمسؤولية شعاراً لها في عملها خلال رئاستها الحالية للمنظمة، والتصدي بفعالية للإرهاب والتهريب غير المشروع والجريمة العابرة للحدود الوطنية وأزمات اللاجئين، من بين تحديات أخرى. وتؤيد الصين التعاون الفعال والعملي بين مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالي السلام والأمن، ونحن توّاقون لنرى المنظمة تواصل القيام بدور نشط وبناء في دعم السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

ونرحّب بكل الجهود الإيجابية التي تبذلها جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بغية إيجاد حل سلمي للمسألة الأوكرانية. ويحدونا الأمل في أن تعمل جميع الأطراف المعنية على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقات مينسك، بهدف التوصل إلى حل متوازن وشامل ودائم لمسألة أوكرانيا عن طريق الحوار والتشاور. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود الدبلوماسية التي تبذلها جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة الأوكرانية بشكل جماعي من أجل استعادة السلام والاستقرار والتنمية في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مملكة هولندا.

أود أولاً أن أشيد بوزير الخارجية ألفانو على إحاطته الإعلامية اليوم بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإنه لشرف أن نراه مرة أخرى في المجلس خلال السنة الثانية من فترة عضويتنا المشتركة. والتعاون بين حكومتي إيطاليا وهولندا خلال فترة عضويتنا المشتركة في المجلس لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مثال عظيم على التعاون الأوروبي والقيادة السياسية.

سأركز اليوم على ثلاث نقاط - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها منظمة للأمن الإقليمي، وبوصفها منظمة للحوار، وعلى الحالة في أوكرانيا. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تكمل، بوصفها منظمة إقليمية حيوية، أعمال مجلس الأمن على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهي تضطلع بدور مركزي في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها في المنطقة. كما تقوم بدور حاسم في البحث عن تسويات سلمية للنزاعات التي طال أمدها في أراضي جورجيا ومولدوفا وأذربيجان، والتي يجب حلها وفقاً للقوانين الدولية والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتتعلق النقطة الثانية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها منظمة للحوار، حيث توفر للدول الـ ٥٧ المشاركة فيها منبراً فريداً لتعزيز الحلول السلمية للنزاعات في أوروبا، استناداً إلى مبادئ متفق عليها بشكل مشترك.

إن المنظمة قادرة على التعامل مع جميع الأبعاد الأمنية، بما في ذلك جوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية، من خلال نهجها الأمني الشامل. وتؤدي المكاتب الميدانية والمؤسسات المستقلة - المفوض السامي للأقليات القومية، والممثل المعني بحرية وسائط الإعلام، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان - دورا هاما في ذلك الصدد أود أن أسلط الضوء عليه. فبهذه الطريقة، تنهض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأعباء إتاحة المجال للحوار في الأبعاد الثلاثة جميعها، وتفعل ذلك بطريقة شاملة.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثالثة، الحالة في شرقي أوكرانيا. يشكل التدخل الأجنبي المستمر في أوكرانيا انتهاكا خطيرا للمبادئ التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأعيد تأكيد التزام بلدي التام بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. إننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. وينبغي لذلك أن يبدأ بسحب الأسلحة الثقيلة والوقف الدائم لإطلاق النار. إن للأدوار التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في فريق الاتصال الثلاثي وبعثة الرصد الخاصة أهمية حاسمة في تنفيذ اتفاقات مينسك. ومن الضروري جدا أن يسمح لبعثة الرصد الخاصة بالقيام بعملها الهام من دون عوائق. ويجب أن تتاح لجهاز الرصد إمكانية الوصول الكامل والمأمون ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء منطقة النزاع. وأي عراقيل توضع لإعاقة عمل البعثة أو تهديدات توجه إلى موظفيها غير مقبولة ويجب أن تتوقف فورا.

وتود مملكة هولندا أن تذكر، في سياق أوكرانيا، بالقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي يطالب بمحاسبة المسؤولين عن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17، وبأن تتعاون جميع الدول تعاونا كاملا في الجهود المبذولة لترسيخ المساءلة. وننعي ضحايا إسقاط طائرة الخطوط الماليزية في رحلتها MH-17، ونعرب عن تعاطفنا مع أسرهم وذويهم.

وختاما، يصادف اليوم ٨ آذار/مارس، اليوم الدولي للمرأة. وأرحب بصفة خاصة، في ذلك السياق، بكلمات السيد ألفانو التي تسلط الضوء على أهمية المساواة بين الجنسين، تمشيا مع خطة عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٠٤ لتعزيز المساواة بين الجنسين. ونحن نقدر تقديرا كبيرا الدور النشط الذي تضطلع به إيطاليا في إطلاق شبكة وسيطات بلدان البحر الأبيض المتوسط، التي نعتقد أنها ستمضي من خلالها قدما بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ذلك المجال. ونعتقد أن إيطاليا، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ستقيم الصلات بنجاح كما فعلت خلال فترة عضويتها في المجلس. إننا نشيد بقيادتها في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة على السواء.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

رفُعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.